

التاريخ: 09 فبراير 2017

إثر صدور قرار ضبط رواية "جريمة في رام الله" من قبل النائب العام: مجلس المنظمات يحذر من خطر الانزلاق نحو فرض الوصاية الفكرية وكبت الحريات العامة

يتابع مجلس منظمات حقوق الإنسان بقلق شديد القرار الصادر عن النائب العام بضبط كافة نسخ رواية "جريمة في رام الله" وتسطير مذكرات إحضار بهذا الخصوص، ويحذر مجلس المنظمات من تبعات المعالجات الجزائية في التعامل مع المصنفات الأدبية وخطورتها على حرية التعبير عن الرأي وحرية الفكر والإبداع، وما تحمله من أبعاد خطيرة باتجاه فرض وصاية فكرية وكبت للحقوق والحريات، وذلك بمعزل عن وزن قيمتها الأدبية التي تدخل في مجال المعالجات الأدبية والنقدية وتفاعلاتها في سياق حرية التعبير.

وكانت النيابة العامة قد نشرت خبراً على موقعها الإلكتروني الرسمي بتاريخ 2017/02/06 جاء فيه: "أصدر النائب العام المستشار د. أحمد براك قراراً بضبط كافة نسخ رواية "جريمة في رام الله" والمعروضة للبيع لدى المكتبات والمحلات ونقاط بيع الكتب والروايات في كافة محافظات الوطن، وذلك استناداً للتحقيقات التي تجرمها النيابة العامة بخصوص الرواية المذكورة والتي ورد فيها نصوص ومصطلحات مخلة بالحياء والأخلاق والآداب العامة، والتي من شأنها المساس بالمواطن ولا سيما القصر والأطفال حماية لهم ووقاية من الانحراف، بما يتنافى مع الاتفاقيات الدولية ومنظومة القوانين الفلسطينية ذات العلاقة....".

ويرى مجلس المنظمات، أن قرار النائب العام يشكل انتهاكاً صارخاً للحق في حرية التعبير المكفولة في القانون الأساسي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها دولة فلسطين دون تحفظات، والتي ينبغي قراءة أحكامها وضوابطها في ضوء عالمية حقوق الإنسان ومبدأ عدم التمييز.

ويبدي مجلس المنظمات صدمته مما ورد من مبررات في الخبر المذكور، كونها تفرغ حرية التعبير من مضمونها وتعرضها للخطر الشديد، وتخرج عن حدود الضوابط الواردة على هذا الحق وأدوات قياسها في ضوء المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتنطوي على وصاية فكرية على الأعمال الأدبية، ومن شأنها أن تمهد لفرض مزيد من القيود والرقابة الذاتية على الأعمال المتصلة بالتعبير عن الرأي، وتثير تساؤلات حول قبول الآخر وآرائه،

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان
مركز الميزان لحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل

وتأتي على حساب التفاعل مع الأعمال الأدبية والفكرية بالنقد والحوار لا بالنفي أو استخدام أدوات خارجية عن المعايير الدولية وعن عصر تكنولوجيا المعلومات والثورة الرقمية.

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية إذ يحذر من خطورة تداعيات القرار المذكور، خاصة في ظل ورود معلومات حول تعرض كاتب الرواية للتهديد، فإنه يدعو النائب العام العدول عنه ووقف تبعاته، ويطالب وزارة الثقافة التدخل على هذا الصعيد، انتصاراً للحرية الملازمة بالضرورة للإبداع الأدبي والثقافي، وإعمالاً لسيادة القانون بالارتكاز إلى المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

-انتهى-

الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين
مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
مركز الدفاع عن الحريات والحقوق المدنية "حريات"
الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان "ديوان المظالم" عضو مراقب



مؤسسة الحق - القانون من أجل الإنسان
مركز الميزان لحقوق الإنسان
مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين - بديل

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان
هالة القيشاوي جبر - المدير العام



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق
الانسان
سحر فرنسيس - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان
عصام يونس - المدير العام



مؤسسة الحق
شعوان جبارين - المدير العام



بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق
المواطنة واللاجئين
نضال العزة - المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع
فلسطين
خالد قزمار - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان
صهيب الشريف - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والحقوق
المدنية - حريات
حلي الأعرج - المدير العام



المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
راجي الصوراني - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية
وحقوق الإنسان
عصام عاروري - المدير العام

